

مؤقت

# مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون



الجلسة ٦٢٩٧

الثلاثاء، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس: السيد تاكاسو ..... (اليابان)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي ..... السيد بانكين

أوغندا ..... السيد رونغوندا

البرازيل ..... السيدة فيوتي

البوسنة والهرسك ..... السيد باربالييتش

تركيا ..... السيد أباكان

الصين ..... السيد دو شياوكونغ

فرنسا ..... السيد آرو

غابون ..... السيد مونغاراموسوتسي

لبنان ..... السيد سلام

المكسيك ..... السيد بويني

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ..... السير مارك ليال غرانت

النمسا ..... السيد ماير - هارتغ

نيجيريا ..... السيد لولو

الولايات المتحدة الأمريكية ..... السيدة رايس

## جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

التقرير الحادي والثلاثون للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2010/164)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥.

## دقيقة صمت

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أود في بداية الجلسة أن أعرب، باسم أعضاء مجلس الأمن، عن أعمق مشاعر المواساة لبولندا حكومة وشعباً فيما يتعلق بجرائم الطائفة المأساوي في ١٠ نيسان/أبريل الذي أسفر عن مقتل الرئيس كاتجينسكي، والسيدة الأولى وعدد كبير من كبار المسؤولين البولنديين.

أرجو من أعضاء مجلس الأمن أن يشاركوني الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة تخليداً لذكرى أولئك الذين قتلوا في هذا الحادث المأساوي.

وقف أعضاء مجلس الأمن مع التزام الصمت لمدة دقيقة.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

**التقرير الحادي والثلاثون للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2010/164)**

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة، أعترم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون له حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناءً على دعوة الرئيس، شغل السيد موكونغو نغاي (جمهورية الكونغو الديمقراطية) مقعداً على طاولة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد آلان دوس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى الوثيقة S/2010/164، التي تتضمن التقرير الحادي والثلاثين للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد آلان دوس. أعطي الكلمة الآن إلى السيد دوس.

**السيد دوس** (تكلم بالفرنسية): قبل أربعة أشهر، مدد مجلس الأمن ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مشدداً على ثلاث مهام أساسية هي: حماية السكان المدنيين؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة توطين الكونغوليين أو الجماعات الأجنبية المسلحة أو إعادة إدماجهم؛ ودعم جهود الحكومة لإصلاح القطاع الأمني. وعلى الرغم من أن إحراز التقدم ليس متسقاً في جميع المجالات، فقد تمكنا مع ذلك من إحراز تقدم كبير. واليوم،

وتعتمد الحماية الفعالة للمدنيين على هذه القدرة على تحليل التهديدات وتوقعها ومنع حدوثها.

بخصوص الهدف الثاني، وتماماً مع سياسة عدم التسامح المطلق التي أعلنها الرئيس كابيلا وأحكام السياسات العامة التي تنظم دعم بعثة الأمم المتحدة للجيش الكونغولي، فإن البعثة توفر المساعدة الآن للكتائب الـ ١٨ المخصصة تحديداً لتنفيذ عمليات ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في سياق عملية أماني ليو، ولا يتم ذلك إلا عندما تكون هذه العمليات المحددة الأهداف قد جرى التخطيط لها بصورة مشتركة لأخذ حماية المدنيين في الاعتبار. وبالاتفاق مع القيادة العليا للجيش الكونغولي، أجريت تحريات دقيقة حول الضباط الذين يقودون هذه الكتائب الهجومية وسلسلة القيادة فيها للتأكد من عدم ارتكابهم انتهاكات لحقوق الإنسان في الماضي، وهم مسؤولون مسؤولية مباشرة أمام قادة العمليات التي تُنفذ في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية في سياق عملية أماني ليو.

واتخذ الجيش الكونغولي تدابير هامة للحد من عدم الانضباط ومكافحة الإفلات من العقاب. وبدأت المحاكم العسكرية لمناطق العمليات حوالي ٤٢ محاكمة خلال العام الماضي وأدانت ٢٥ ضابطاً وجندياً على الأقل. وزاد عدد الضباط الذين خضعوا للمحاكمة بتهم ارتكاب جرائم خطيرة زيادة كبيرة، لكن هذا مجال ما زال بحاجة إلى تحسينات كبيرة وتوفر بعثة الأمم المتحدة، من خلال المكتب المشترك لحقوق الإنسان وقسم سيادة القانون، الدعم لأفرقة التحقيق المشتركة وخلايا دعم الادعاء في الجيش الكونغولي. وتستحق هذه المبادرات المزيد من المساعدة والبعثة تعمل مع الشركاء من أجل حشد هذه المساعدة. ومع ذلك يحتمل أن يظل الانضباط مشكلة مستمرة ما لم تُحل المشاكل الهيكلية للجيش الكونغولي بصورة كاملة. وتشمل هذه المشاكل التأخيرات المستمرة في صرف الرواتب وعدم كفاية

أود أن أحدد بعض العناصر المهمة لتنفيذ ولايتنا وأن أصف أيضاً التحديات التي نواجهها.

(تكلم بالإنكليزية)

بخصوص الأولوية الأولى للبعثة، فإننا نواصل جهودنا السابقة ونعززها لتدعيم الحماية الفعالة للمدنيين. وترمي هذه الجهود إلى تحقيق هدفين رئيسيين: أولاً، زيادة تواجد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإلمامها بالحالة في المناطق الأكثر عرضة للعنف؛ وثانياً، العمل مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الجيش الكونغولي، على تحسين السلوك والانضباط أثناء العمليات التي تنفذ في المناطق الأمامية.

ولتحقيق الهدف الأول، ضاعفنا عدد الأفراد المنتشرين من أفرقة الحماية المشتركة. وقد نُشرت ٨٧ بعثة تابعة لأفرقة الحماية، بما في ذلك ٢٢ فرقة منذ بداية العام الحالي، وكما كان الحال في الماضي، فإنها تساعد ذوي الخوذ الزرق في تحديد التهديدات الأمنية ومنعها والرد عليها، وذلك في الغالب من خلال إنشاء لجان محلية للإنذار المبكر.

وأنشئت قواعد عسكرية إضافية، يقع الكثير منها في مناطق نائية جداً، في مقاطعتي كيفو والمناطق المتضررة من أنشطة جيش الرب للمقاومة في المقاطعة الشرقية، ليصل عددها الإجمالي إلى ٧٣ قاعدة؛ ويتواكب ذلك مع زيادة أعمال الدورية في المناطق الأكثر حساسية من الناحية الأمنية. ويجري نشر هذه القواعد وبعثات أفرقة الحماية المشتركة بتوجيه من خلية الاستجابة السريعة والإنذار المبكر، التي أنشئت في مقر بعثة الأمم المتحدة، وكذلك في الميدان. وهي تستند إلى المعلومات التي ترد إليها من مصادر شتى وتحاول تحديد الاتجاهات والتهديدات الناشئة بغية توجيه مواردنا العسكرية نحو اتخاذ إجراءات لمنع التهديدات أو التصدي لها.

وعلى الرغم من إحراز هذا التقدم، فإننا لا نملك ترف التواني في سعيينا المشترك من أجل إنهاء خطر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. فقيادة القوات ما زالت مطلقة السراح وتواصل الجماعة شن هجمات انتقامية عنيفة على المدنيين، كما تنفذ عمليات اختطاف. ونتيجة لذلك، فإن استراتيجية أماني ليو مصممة لتشتمل على بعدي الحماية والهجوم معا ويجب الإبقاء عليها لكفالة تأمين السكان واستمرار العمليات المحددة الأهداف ضد قيادة القوات الديمقراطية.

ما زالت عناصر المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب تحتفظ بهياكل إدارية موازية وتجمع الضرائب في منطقة ماسيسي. وأثار ذلك توترات خطيرة مع المجتمعات المحلية، وكذلك تهديدات لبعثة الأمم المتحدة من جانب بعض القادة العسكريين السابقين للمؤتمر الذين اندمجوا الآن في الجيش الكونغولي. ونفذت الحكومة عددا من أحكام اتفاقات ٢٣ آذار/مارس - قانون العفو والإفراج عن السجناء السياسيين وعلاج جرحى الحرب وتوقيع الاتفاق الثلاثي الأطراف لعودة اللاجئين من رواندا وتعيين مديريين للمناطق. لكن الأحكام الأخرى ما زالت بدون تنفيذ، وبالأخص إعلان نتائج اللجنة المعنية بالرتب العسكرية، مما أثار الاستياء في أوساط الضباط الذين أدمجوا مؤخرا في الجيش الكونغولي من عناصر الجماعات المسلحة.

وما زالت هجمات جيش الرب للمقاومة في المقاطعة الشرقية مصدر قلق بالغ أيضا. وبينما تتفق مع السلطات الكونغولية على أنه جرى خفض عدد مقاتلي جيش الرب بدرجة كبيرة، فإن الوحشية غير العادية للجيش وعملية تحويل المختطفين إلى مقاتلين جدد ما زالتا تزعزعان الاستقرار في منطقتي أويلي العليا وأويلي السفلى في المقاطعة الشرقية. ويفرض الجيش الكونغولي، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، نطاقا أمنيا حول المراكز السكانية الرئيسية ويؤمن الطرق الرئيسية من خلال تسيير دوريات بصفة منتظمة.

الإمدادات ومستوى التدريب المتدني جدا للكثير من القوات، وبخاصة تلك التي أدمجت من مختلف الجماعات المسلحة. وهذه مسائل يتعين التعامل معها في إطار جهود إصلاح القطاع الأمني.

ما زالت الحالة الإنسانية في مقاطعتي كيفو وأجزاء من المقاطعة الشرقية مصدر قلق عميق حيث يوجد عدد كبير من المشردين داخليا وترتفع مستويات العنف الجنسي ضد النساء وتقع هجمات على العاملين في المجال الإنساني. لكن الأمن تحسن تدريجيا في عدة مناطق في مقاطعتي كيفو وبالتالي زادت وتيرة النشاط الاقتصادي؛ وعاد قرابة مليون من المشردين داخليا إلى مناطقهم الأصلية وجرى الآن إغلاق جميع المخيمات الرئيسية للمشردين داخليا حول غوما. غير أنه مما يؤسف له أن العناصر الإجرامية في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ترتكب أعمال عنف على نحو متزايد ضد المدنيين، وهو ما يدل على الحاجة إلى تعزيز تواجد الشرطة لحفظ النظام العام.

وتركز بعثة الأمم المتحدة في دعمها للحكومة في كفاحها ضد الجماعات المسلحة على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، قوات الإنتراهاموي الرواندية السابقة، التي تشكل الآن المصدر الرئيسي للعنف وعدم الاستقرار في مقاطعتي كيفو. ونتيجة للضغط العسكري المتواصل من جانب الجيش الكونغولي والمساعدة التي يقدمها فريق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى الوطن أو إعادة التوطين التابع للبعثة - فريق دعم إعادة الإدماج - ما زالت القوات الديمقراطية تعاني تآكلا مطردا في عدد قواتها وقدرتها. والإجراءات التي اتخذتها السلطات في بعض البلدان الأوروبية مؤخرا ضد قيادة القوات الديمقراطية في الخارج إجراءات جيدة وستساعد الجهود المبذولة في الميدان في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتفكيك القوات الديمقراطية.

في شمال غرب جمهورية الكونغو الديمقراطية، برز تحد جديد وغير متوقع في أواخر العام الماضي. وتصاعد الصراع العرقي الطويل الأمد على حقوق الصيد في المقاطعة الاستوائية الشمالية بهجوم المتمردين على مبانداكا عاصمة المقاطعة في يوم عيد الفصح. وقامت القوات الحكومية بمساعدة من البعثة بصد الهجوم. وللأسف، كانت الخسائر التي تكبدها السكان المدنيون وقوات الأمن عالية جدا، وفقدت البعثة بصورة مفاجئة جنديا واحدا وموظفين تعاقديين.

إن قدرة قوات الأمن الوطني على الرد على هذه التهديدات في المناطق النائية لا تزال محدودة بسبب العوائق المتعلقة بالقدرة. ولذلك يجب أن تكون البعثة مستعدة لتقديم الدعم اللوجستي إذا طلب ذلك وفي حدود مواردها، لمواجهة التهديدات المسلحة للنظام الدستوري أو للمساعدة في احتواء الصراعات مع احتمال حدوث تصعيد وتهديد أمن المدنيين.

وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2010/164)، قدمت مجموعة من القوانين إلى البرلمان تشمل الدفاع وتنظيم الجيش، بالإضافة إلى قانون للشرطة الوطنية. ويحدونا الأمل في أن يتم اعتماد هذه التشريعات خلال الدورة الحالية للبرلمان كأساس للمضي قدما في خطة إصلاح الجيش التي وضعتها الحكومة في العام الماضي.

وحتى في غياب هذا الإطار التشريعي، أحرز بعض التقدم في تدريب الشرطة ونشرهم على طول المحاور الرئيسية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك في تدريب الجيش من جانب العديد من الشركاء الشائين. كما اتخذت قرارات هامة بشأن إنشاء حاميات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. والعمل جار في ثلاثة مواقع في كيفو الجنوبية، وسيبدأ العمل قريبا في كيفو الشمالية. وهذه خطوات هامة، ولكن من الضروري بذل جهود إضافية

لكن جيش الرب عدو مراوغ ولا يمكننا استبعاد احتمال تجدد الهجمات على المراكز السكانية والاجتماعات المنعزلة، باستخدام أساليب الكر والفر، مثلما حدث في المناطق النائية جدا، ولا سيما في منطقة تاييلا قبل عيد الميلاد مباشرة وما كان لذلك من عواقب وخيمة على سكان تلك المنطقة.

وإذا ما استمر قادة جيش الرب للمقاومة مطلقي السراح وقادرين على العمل عبر الحدود في ثلاثة بلدان، فإن الجماعة ستظل تشكل تحديا خطيرا للحماية. ويتعين على حكومات البلدان المتضررة، إلى جانب الشركاء الدوليين، العمل بصورة وثيقة معا بغية القضاء نهائيا على تهديد جيش الرب، وهو الأمر الذي يتطلب زيادة التبادل الآني للمعلومات الاستخبارية وتعزيز وسائل النقل الجوي وتنفيذ عمليات للقوات الخاصة لمنع أنشطة العصابات المسلحة.

في غضون ذلك، أدت الجهود التي بذلتها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية توعية جنود جيش الرب للمقاومة إلى بعض حالات الاستسلام - ٥٣ حالة منذ بداية العام الماضي، وهو عدد لا بأس به نظرا إلى الحجم الكلي للجماعة التي لا تزال موجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا أمر مشجع، على الرغم من أن جيش الرب للمقاومة يواصل عمليات الاختطاف لسد بعض احتياجاته، ولذلك فإن الكفاح ضد جيش الرب للمقاومة يجب أن يستمر.

ويوجد نشاط ضئيل للمتمردين في جنوب إيتوري في المقاطعة الشرقية، حيث تعمل البعثة بشكل وثيق مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لاستعادة الأمن الدائم في المناطق المتضررة وتسهيل نشر الشرطة. وفي الأسابيع الأخيرة، ساعدنا أكثر من ٢٠٠٠ قروي على العودة إلى ديارهم بعد فرارهم من العمليات العسكرية في هذه المنطقة.

قدراتها الذاتية، وقدم في ذلك السياق جدولاً زمنياً أقصر بكثير لتنفيذ الخفض التدريجي، مشيراً إلى أنه يرغب في أن يكتمل الخفض التدريجي بحلول حزيران/يونيه ٢٠١١. وترد العناصر الأساسية لتلك المناقشات في تقرير الأمين العام، ولا داعي لأن أكررها في هذا المقام.

واعترافاً برؤية الرئيس، يوصي تقرير الأمين العام ببدء المرحلة الأولى من الخفض التدريجي قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، رهناً بموافقة المجلس. وترى البعثة أن هذا يمكن تحقيقه عملياً. وبعد تلك المرحلة، ستستعرض الحالة الأمنية في مناطق انتشار البعثة من جانب آلية تنسيق مشتركة تتألف من الحكومة والبعثة وستنشأ لذلك الغرض. وسيجرى الاستعراض الأول في أيلول/سبتمبر من هذا العام، والاستعراض الثاني في آذار/مارس العام القادم. وسيركز هذان الاستعراضان على التقدم المحرز في العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة، ونشر قوات الأمن لتولي مهمة حماية البعثة، وبسط سلطة الدولة في المناطق المحررة من الجماعات المسلحة. وسيكون الاستعراضان نقطة انطلاق للتخطيط لمراحل لاحقة من الانسحاب التدريجي على أساس مبدأ الاعتماد الذاتي الوطني الذي طرحه الرئيس كاييلا.

وخلال زيارة المجلس المقبلة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، أنا متأكد من أن الأعضاء سيجرون مناقشة مع الحكومة من أجل تحديد الكيفية التي يمكن بها تخطيط الانسحاب التدريجي وتنفيذه بأفضل السبل بدون المساس بإنجازات العقد الماضي التي عملنا جميعاً بجد على تحقيقها.

وفيما يتعلق بإعادة تشكيل البعثة، يقدم تقرير الأمين العام مرة أخرى اقتراحاً يهدف إلى توقع المهام الحرجة المتبقية ومعالجتها. وينبغي لحماية المدنيين المعرضين للتهديد الوشيك بالعنف أن تظل الشاغل الرئيسي للبعثة. وتتطلب الحماية تقديم الدعم المستمر لبناء قدرات الدولة وتعزيز سيادة

منسقة للمساعدة في بناء قدرات الحكومة لضمان توفير حماية كاملة للسكان في السنوات المقبلة.

ووفقاً للولاية التي أناطها مجلس الأمن بالبعثة في القرار ١٩٠٦ (٢٠٠٩)، أنشأنا منتدى للسفراء في كينشاسا لتيسير إجراء حوار منتظم بين الشركاء ومع الحكومة بشأن مختلف جوانب إصلاح القطاع الأمني، وفي الوقت نفسه التأكيد على أنه يجب على الحكومة نفسها أن تقوم بالدور القيادي في مجال التنسيق. وقد شجعنا الحكومة على الدخول في حوار استراتيجي مع شركائها الدوليين يقوم على خطة إصلاح الجيش التي وضعتها السلطات العسكرية من أجل نشر نواة قوات مدربة جيداً لتتولى المسؤوليات الأمنية المتبقية للبعثة عند مغادرة قواتها جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما شجعنا الحكومة على وضع سياسة الأمن الوطني وبناء القدرات من أجل تنسيق الأمن الوطني، بما في ذلك الإشراف على مختلف عناصر هيكل الأمن الوطني.

وأود أن أتكلّم الآن عن إعادة تشكيل البعثة والتخفيض التدريجي لقوامها. ففي الفقرة ٢ من القرار ١٩٠٦ (٢٠٠٩)، يشير مجلس الأمن إلى "المهام الحاسمة التي يتعين إنجازها قبل أن تنظر البعثة في إمكانية خفض حجم نشاطها من دون أن يفضي ذلك إلى تجدد القلاقل". وقيم هذه المهام فريق التقييم التقني بقيادة إدارة عمليات حفظ السلام الذي زار جمهورية الكونغو الديمقراطية في آذار/مارس. ولخصت النتائج التي توصل إليها الفريق في تقرير الأمين العام المعروض على المجلس.

وفي ضوء النتائج التي توصل إليها الفريق، قام وكيل الأمين العام لو روا، في اجتماعاته مع الرئيس كاييلا ورئيس الوزراء موزيتو، بالحث على اتباع نهج حصيف إزاء الخفض التدريجي للبعثة. وأوضح الرئيس رؤيته لمستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية، مؤكداً حاجة البلد إلى الاعتماد على

ولكن الفقر المدقع وانعدام فرص العمل للمقاتلين المسرحين والتنافس على الموارد الاقتصادية - بما في ذلك الأراضي والمعادن - وعودة المشردين داخليا واللاجئين كلها مصادر محتملة للتوتر والعنف اللذين يتعين معالجتهما بعناية. ولهذا السبب نحن بحاجة إلى إعادة تشكيل البعثة لتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة والبعثة على مساعدة الحكومة في التصدي لهذه التحديات خلال مرحلة الانسحاب التدريجي وبعده. وهذه المسائل هامة لتعزيز السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وليس في شرقها فحسب.

وكرر الرئيس كاييلا تأكيداً للجمهور الكونغولي على عزم الحكومة الراسخ على إجراء الانتخابات في عام ٢٠١١. وتستعرض الحكومة حالياً الجدول الزمني مع المنتدى المشترك بين المؤسسات. وقد أبلغنا بأن الجدول الزمني للانتخابات سيصدر قريباً، مع الإشارة إلى نوع الدعم الذي سيطلب من المجتمع الدولي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعمل المجلس التشريعي حالياً على إعداد القوانين اللازمة للتحضير لتلك الانتخابات. ولا بد من التعجيل باعتماد تلك القوانين، لا سيما فيما يتعلق بتحديد الدوائر الانتخابية المحلية ولجنة الانتخابات الوطنية، بغية التقيد بالجدول الزمني الدستوري.

وبينما نستشرف آفاق المستقبل، أود الآن أن أستحضر عبارات من الماضي.

”يجب أن تكون غاية جميع الجهود السياسية هي رفاه الفرد في حياة تتسم بالسلامة والحرية. وفي حالة الكونغو، كما في غيرها، فإن وسائل تحقيق هذه الغاية هي، في المقام الأول والأخير، كذلك استقلال البلد وإحلال السلام فيه، وسلامته الإقليمية ورفاهه“. (A/PV.906، الصفحة ١٦)

(تكلم بالفرنسية)

القانون وتعزيز الامتثال للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وقانون اللاجئين. ويمثل تعزيز الشرطة الوطنية جانباً هاماً للعمل من أجل توسيع الحماية وتعزيزها. ولذلك يسعدنا أن الحكومة قد طلبت مساعدة البعثة في هذا المجال.

أما بخصوص الجوانب العسكرية لإصلاح القطاع الأمني، فقد أوضحت الحكومة أنها ترغب في الاعتماد بدرجة كبيرة على المعونة الثنائية لبناء قدرات الجيش. ومع ذلك، أشارت الحكومة أيضاً إلى أنها ترحب بالمساعدة من البعثة لتدريب ونشر ثلاث كتائب من الشرطة العسكرية، وبناء قدرات القضاء العسكري، مما يعزز عملنا المستمر في مجال الحماية.

وكما هو مبين في تقرير الأمين العام، ينبغي للبعثة أيضاً أن تحول تدريجياً تركيزها وهيكلها نحو تحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع وتوطيد السلام على أساس شراكة موسعة مع فريق الأمم المتحدة القطري. إن الهدف من الإطار الاستراتيجي المتكامل الذي ناقشه حالياً مع الحكومة هو وضع خريطة طريق لمساعدتنا في التحرك في ذلك الاتجاه تماشياً مع الأولويات الكونغولية.

وعملنا بالفعل بشكل وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري لتقديم دعم منسق لتنفيذ خطة الحكومة لتحقيق الاستقرار وإعادة إعمار المناطق المتضررة من الصراع، التي تكتسب زخماً وتحقق نتائج على أرض الواقع. ويوصي تقييم أجرته مؤخراً الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار بالتعاون مع الجهات المانحة الرئيسية بزيادة الدعم من أجل المحافظة على ما يتعين أن يكون عملية طويلة الأجل لمواكبة الانتقال إلى مرحلة التنمية.

وتتوقف استدامة عملية السلام في نهاية المطاف على نجاح هذه الجهود في حفز الانتعاش وإعادة الإعمار وضمان وجود فعال للدولة وسلطتها وتعزيز المؤسسات الديمقراطية.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي هذا الصباح.  
ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس  
السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية  
لمواصلة مناقشتنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

ذلك ما قاله الأمين العام داغ همرشولد قبل ٥٠ سنة،  
ولا يزال وجهها اليوم بينما تستعد جمهورية الكونغو  
الديمقراطية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لاستقلالها.  
ومنذ البداية، كانت الأمم المتحدة شريكا للكونغو وصديقا  
لها. وأنا على اقتناع بأن هذه العلاقة ستتواصل بينما يبدأ البلد  
عهدا جديدا من الاستقلال السيادي.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد دوس على  
إحاطته الإعلامية الشاملة.